العدد (2214) السنة التاسعة- الأحد (7) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نواب ومسؤولون يناقشون أسباب تراجع الإنتاج الزراعي

□ كربلاء /علي العلاوي

كشفت ندوة أقامها مكتب مجلس النواب في كربلاء عن تراجع الإنتاج الزراعي في العراق على الرغم من كل الدعم الذي تقدمه الحكومة بما فيه المبادرة الزراعية بسبب غياب التخطيط العلمي والستراتيجي فضلا عن السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام السابق إضافة إلى شحة المياه التي تشهدها انهر العراق بسبب سياسات دول الجوار.

و قال مدير مكتب مجلس النواب عباس القنبر إن الندوة التي يقمها المكتب هي واحدة من الندوات التي أقامها في أماكن أخرى للوصول إلى نتائج مهمة حول تقييم الواقع الزراعي من خلال لقاء النواب ممثلي كربلاء مع شرائح مختلفة من المهتمين بها الواقع سواء أكانوا مسؤولين أو فلاحين وأضاف إن المكتب هو صلة الرحم بين معاناة الفلاحين وبين النواب لكي يصلوا إلى مهمة تحديد العلة لإعطاء العلاج..مشيرا إن هذه الندوة التي شارك فيها نواب المحافظة العشرة مع محافظ المدينة ومسؤولي الدوائر المسؤولة عن القطاع الزراعي والري فضلا عن مشاركة أكاديميين من كلية الزراعة بجامعة كربلاء أرادت أن تبين ما هي تأثيرات التراجع وأسبابه في ظل ظروف شحة المياه والجفاف لبعض الأنهر والجداول واتخاذ قرارات خاطئة من بعض الجهات المسؤولة وتفتيت الأراضي وغياب الدعم فضلا عن الاستيراد المفتوح للبضائع الزراعية..

مبينا إن المكتب لديه الكثير من النقاط التي وضعها تحت صر ف النواب من اجل معالجته ومنها تفعيل وزيادة السياسات الاحمائية للمنتج الوطني خصوصا في مواسم الإنتاج الزراعي ووضع رسوم على كل المواد الزراعية التي تدخل المحافظة بهدف رفع سعرها ليكون مقاربا للشعر المنتج المحلية أو القيام بمنع دخول المنتجات المستوردة إلى الأسواق المحلية للمحافظة .

في حين قال النائب فؤاد الدوركي في الندوة: العراق كان حتى عام ١٩٦٨ يصدر إنتاجه الزراعي إلى خارج العراق وكان هناك اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية إلا انه بعد استلام النظام السابق مقاليد الحكم تراجع الإنتاج وبدا الإهمال بالتنمية الزراعية وبعد عام ٢٠٠٣ حاولت الحكومة أن تنهض بهذا الواقع لكن أصابها بعض الأخطاء و التلكؤ بسبب وجود غير مختصين على راس الإدارة الزراعية.. وأفاد إلى إن التحول لا يأتي بين يوم وليلة ولكن المهم أن تبدأ التنمية من الفلاح للوصول إلى الأعلى مبينا إن كربلاء أصاب إنتاجها الزراعي الانتكاس بعد أن كانت المحافظة الثانية بإنتاج التمور والأولى بإنتاج الفواكه إلا إن الحال الآن يقول إن بساتينها خربة وتم تفتيتها وكثرت في خضرتها الإمراض. محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر أكد على وجود مشكلة في ثقافة الواقع الزراعي فالفلاح يفكر من الافضل الإنتاج الزراعي أم البحث عن وظيفة لأنه يدرك إن الوظيفة تعطيه راتبا أفضل من المردود الزراعي في الوقت الحاضر..ويوضح الهر إن هناك معاناة كبيرة يلاقيها الفلاح ومنها وجود قوانين عديدة معرقلة وهناك ١٠ قوانين غير موجودة في كل دول العالم إلا في العراق وهي تضع الفلاح في قلق ومنها قانون ٣٥ الذي ينهي علاقة الفلاح بأرضه اذا ما شهدت الأرض مشروعا ..ويشير إلى إن التجربة الزراعية في العراق لم تنجح بعد لغياب الثقافة أيضا خاصة وان اغلب الأراضي الزراعية في المحافظة والتي كانت منتجة أصبحت ضمن التخطيط الأساس للمدينة..إلا أن الهر يستدرك ويقول إن هناك طفرات تم تحقيقها على مستوى العمل الحكومي ومنها أن تبطين الأنهر لم يكن يصل ٣٪ من انهر المدينة أصبح الآن يصل إلى ٥٥٪ وهي اعلى نسبة تبطين في العراق والآن نحن نقف في المرتبة الثانية في زراعة النخيل والأولى في المحاصيل البيوت البلاستيكية. إلا انه عاد ليقول إن عمليات تطهير انهر تفيد تقدم الزراعة إلا إن الجولة تقوم بتطهير انهار النفع العام وتترك تطهير انهار النفع الخاص وهذا يؤشر على أن هناك انهارا لا تفيد الزراعة وكذلك القروض الزراعية الكبيرة التي لم تنتج شيئا وهي غير مبرمجة فضلا عن وجود تخطيط غير مدروس للإنتاج الزراعي فكربلاء محافظة بستنة وبساتين وليست حقلية وعلى الوزارة أن تلغي زراعة الحنطة مثلا التي وصل الدونم الواحد منها إلى انتاج٢٥٠كغم في حين العالم إذا كان اقل من ١٠٠٠كغم لا يتم حصاده لأنه غير ذي جدوى اقتصادية وكذلك الثروة الحيوانية التي يراد منا دعمها والبقرة مثلا لا تنتج إلا ما بين ٢-٣كغم في حين في العالم تتجاوز الانفتاح ما بين ٤٠-٥٠ كغم لذلك أدعو وزارة الزراعة إلى وضع استراتيجية وان تقوم بمناقشة معوقات الواقع الزراعي كل على حده وليت مناقشته تكون على أساس انه سلة واحدة فزراعة النخيل تختلف عن الثروة الحيوانية. في حين قال النائب رياض غريب أن تراجع الإنتاج الزراعي في العراق تقف وراءه عدة أسباب لعل أبرزها السياسة غير الواضحة للزارعة وكون الحكم السابق للبلد كان حكما شموليا اشتراكيا وكان يفترض الانتقال من هذه الحالة إلى حالة جديدة سيما ما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها الدولة للمزارعين والتي تذهب إلى غير مجالها الصحيح ..وأشار إلى إن الحل الأمثل يكمن في الاتجاه نحو الاقتصاد المزدوج الذي يعطي للدولة الحق بالرقابة والإشراف وتحديد الأسعار حتى لا يأخذ القطاع الخاص حريته في رفع الأسعار والتأثير على حياة المواطنين لان المشكلة تكمن بعدم وجود ستراتيجية واضحة للدولة في هذا المجال مثلما يكمن بإعطاء هذه المسائل إلى شركات عالمية. وحدد مستشار المحافظ لشؤون الموارد المائية الدكتور رسول الشريفي من أن مساحة الأراضي الزراعية تصل إلى ٢٧٥ ألف دونم وهي مقسمة بين بستة وبيضاء وهذه كلها بحاجة إلى دعم ورعاية وأفاد من أن مشاريع الاستصلاح حتى عام ٢٠٠٣ لم تتجاوز ١٪ أما ما بعد هذا التاريخ فوصلت نسبة الاستصلاح إلى ٦،٥٪ ومن المؤمل أن يصل إلى ١١٪ خلال الأشهر المقبلة إلا إن هذا الرقم متواضع قياسا إلى المساحة الكلية وهو يعطي إن كربلاء هي من آخر المحافظات في الزراعة مشيرا إلى إن كربلاء تتقدم في مشاريع التبطين إلا أنها متأخرة في مشاريع الاستصلاح لان المشكلة تكمن في المياه الجوفية التي أصبحت اعلى من البساتين فضلا عن مشكلة العقود غير المستعملة للأراضي الزراعية وعدم تطبيق القانون وهناك عقد يقول إن الأرض اذا لم يستخدمها الفلاح لمدة ثلاثة اشهر فأنها تسحب منه وهناك عقود مضى عليها أكثر من ٤٠ سنة ولم تستخدم أو تزرع ولم تسحب عقودها وها يعني تصحر الأرض وتحولها إلى ارض بور.مشيرا إلى إن وزارة الموارد المائية غير قادرة على أدارة المياه بالشكل الصحيح في ظل هذه الظروف المعقدة وهو أمر شبه مستحيل إذا لم يشارك الفلاح في أمر إدارة المياه.

أما مدير زراعة كربلاء المهندس رزاق الطائي فقال أن المشكلة تكمن في الإنتاج المستورد الذي يغطي السوق المحلية ويقول إن المحافظة لديها اكتفاء ذاتي لمدة خمسة اشهر من السنة في حين تغرق السوق خلال هذه الأشهر فتهبط أسعار المنتج المحلي..وكشف الطائي من إن إنتاج المحافظة من البصل والفائض منه فقط وصل إلى أكثر من ٢٦ ألف و ٨٢٠ طنا في اشهر نيسان ومايس وحزيران وكان بالامكان تصريفه لمحافظات الفرات الأوسط إلا إن سعره وصل إلى ١٠٠ دينار وهذا يعني خسارة للفلاح.. ويوضح الطائي أن هناك مشاكل عددية للفلاحين في محافظة كربلاء تتعلق بقلة دعم وزارة الزراعة الاتحادية للفلاحين وأزمة وقود تشغيل المولدات الخاصة بسحب المياه الجوفية ، فضلا عن عمليات التفتيت للبساتين وانهيار الكثير من الأراضي الزراعية بسبب عدم حصولها على كميات مياه كافية ولكن أقول إن كربلاء رغم ذلك تعتبر الأولى من بين المحافظات العراقية في الزراعة المحمية ، إضافة إلى تميزها بإنتاج النخيل والحمضيات والثانية على مستوى الإنتاج الحيواني لكنها تحتاج إلى دعم قوي لكي تنهض بشكل اكبر وحتى نصل إلى سد الحاجة الفعلية من سلة الغذاء للسكان المحليين وان تصدر قوانين لحماية المنتج المحلي . وذكرت مدير شركة التجهيزات الزراعية في لوزارة الزراعة سندس عمران الطر يحي أن الوزارة تعاقدت مع شركات رصينة لتوريد المستلزمات الزراعية بما يؤمن رفع الإنتاج في المحافظات العراقية ومنها محافظة كربلاء كونها من المحافظات الزراعية الأولى في العراق وأضافت أن هناك آلية توزيع قروض للفلاحين تتم عبر المصارف العراقية ويتم تسديد الأقساط بشكل مريح وبعد مرور ثلاث سنوات على استلام القرض وبواقع ست دفعات..وأفادت أن بعض النواب قالوا أن القروض ربما تذهب إلى غير محلها فهذا أمر صحيح ولكن هناك فلاحون من الذين حصلوا على قروض من الحكومة حققوا نسب نجاح كبيرة في مجال الزراعة ".

ذي قار تسحب العمل من الشركات المتلكئة في تنفيذ المشاريع

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي حذرت فيه الأوساط الهندسية من انعكاس رداءة المواد الإنشائية على العمر الإنشائي للمشاريع قررت الحكومية المحلية في محافظة ذي قار سحب العمل من الشركات المتلكئة في تنفيذ عدد من مشاريع الخدمية والتنموية .

وقال معاون محافظ ذي قار للشؤون الفنية رحيم ألخاقاني : إن المشاريع التي تم سحب العمل منها تتمثل في مشروع كلية التربية في جامعة ذي قار ومشروع مركز الدفاع المدني في ناحية قلعة سكر ومشاريع لتجهيز محولة كهرباء لمحطة الناصرية القديمة ، ومحولة أخرى لمحطة الرفاعي .

مؤكدا في تصريحات صحفية اهمية المشاريع المذكورة في تحسين الخدمات ولاسيما المتعلق منها في قطاع الكهرباء .

ونوه الخاقاني إلى إن المشاريع التي تم سحبها قد احيلت إلى شركات اخرى باستثناء مشروع بناية كلية التربية التي تم تكليف لجنة لتحديد الواقع الراهن بغية تقييم نسب الانجاز قبل إحالتها إلى شركة أخرى لتنفيذها. وكانت محافظة ذي قار قد أدرجت خلال الأعوام القليلة الماضية نحو ٣٠ شركة متلكئة ضمن اللائحة السوداء الامر الذي سيحول دون إحالة أية مشروع من المشاريع الخاصة بالمحافظة على الشركات المذكورة. وفي السياق ذاته حذر نقيب المهندسين في ذي قار المهندس فكرت عبد الكريم عليوي من رداءة المواد الإنشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع وانعكاسها سلبا على العمر الانشائي للمشروع مؤكدا عدم مطابقة ٥٠٪ من المواد الانشائية للمواصفات العالمية .

واوضح عليوي للمدى: ان الآثار السلبية للعمر الإنشائي للمشاريع أخذت تظهر بصورة واضحة على عدد من الابنية المنشأة حديثا وهذا ما ينعكس سلبا على عمر المشروع مشيرا الى ان ٣٠٪ من المشاريع التي انشئت بعد ٢٠٠٣ تواجه حاليا مخاطر الفشل.

ورد نقيب المهندسين أسباب الفشل الى عدة عوامل اساسية منها عدم مطابقة المواد الانشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع للمواصفات العالمية مؤكدا عدم مطابقة ٥٠٪ من تلك المواد الانشائية للمواصفات الفنية والعلمية . ودعا نقيب المهندسين الى تفعيل دور التقييس والسيطرة النوعية في منع استيراد المواد الإنشائية الرديئة ودخولها للأسواق المحلية .

وتابع عليوي اما العامل الآخر لفشل المشاريع فيتمثل في اختيار الشركة المنفذة وتحديد المشرفين على تنفيذ تلك المشاريع وأضاف فعدم اعتماد التخصص الفني للشركات في تنفيذ المشاريع وضعف خبرة الشركات المنفذة تسبب بتنفيذ مشاريع غير مطابقة للمواصفات الهندسية والفنية المعتمدة .

وشدد نقيب المهندسين على اهمية متابعة الدوائر والجهات المعنية للمشاريع بعد التنفيذ ومسائلة الشركات والمقاولين عن الاضرار والفشل في أعمال التنفيذ التي ستظهر لاحقا منوها الى ان الشركات المتلكئة والمتسببة بالفشل لم تجر مساءلة معظمها من الجهات الحكومية المعنية في الوقت الحاضر . وتشتمل خطة مشاريع تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ على ١٥٩ مشروعا ، أحيل منها ١٣٤ مشروعا حتى الان فيما بلغت المشاريع التي جرى تنفيذها خلال عام ٢٠١٠ نحو ٣٧٠ مشروعا وذلك ضمن تخصيصات مشاريع خطة تنمية الاقاليم لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ .

عـــــين

بين الحلة والغزالية

■ عبد الخالق كيطان

لا أحد يعرف على وجه الدقة ما الذي حدث في الغزالية في الوقت الذي كانت فيه الأنظار تتجه إلى سجن الحلة مع أحاديث عن انتهاكات لحقوق الإنسان تبعه جدل حول زيارة وفد برلماني إلى السجن دون التنسيق مع وزارة العدل وانتهاءً بالاشتباكات التي حصلت في السجن وهروب عدد من السجناء على إثرها.

والغزالية منطقة سكنية تقع في بغداد وليس على الحدود، وبالتالي فأن تقوم مجموعة من "المسلحين" بشن حرب شوارع مع القوات الأمنية فيها، كما يقول الإعلام الحكومي، مسألة فيها الكثير من الغرابة. هل نحن في العام ٢٠١١ أو في العام ٢٠٠٦؟ الشرطة تقول إن القوات الأمنية فرضت إجراءات أمنية مشددة في المنطقة على خلفية الاشتباكات التي حدثت أواخر الأسبوع الماضي بين "مسلحين" وعناصر الجيش العراقي وذهب ضحيتها ضابط ومسلح، ورفضت قيادة عمليات بغداد التعليق حول تلك الإجراءات الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن حقيقة تلك الإجراءات، بل حقيقة ما جرى هناك.

أما في الحلة فتقول الأخبار أن عدداً من السجناء في سجن الحلة سقطوا بين قتيل وجريح جراء أعمال شغب اندلعت عقب حدوث عملية هروب، وتقول المصادر إن "نحو ثمانية من السجناء في سجن الحلة الإصلاحي وعددا غير معروف من الحراس سقطوا بين قتيل وجريح في أعمال شغب ومواجهات مسلحة جرت داخل السجن عقب حدوث عملية هروب فيه تمكن خلالها سجينان على الأقل من الفرار بعد استيلائهما على أسلحة من حراس السجن"...

مثل هذه الحوادث لا تعطي سوى رسائل سلبية عن الوضع الأمني في العراق، وهي رسائل، كما يبدو، تتقاطع مع تصريحات المسؤولين الأمنيين والعسكريين، وحتى السياسيين، حول جاهزية القوات الأمنية بعد الانسحاب. مع ملاحظة أن حوادث مثل تلك التي تقع في سجوننا ممكنة الحدوث في أكثر النظم استقراراً. ولكن المصيبة أن يتكرر الحدث ذاته وفي أكثر من سجن وفي مختلف أماكن الجغرافيا العراقية. أما عن خروج مجاميع مسلحة إلى الشوارع في مراكز المدن والقيام بعمليات "نوعية" ضد قواتنا العسكرية فهو أمر مريب جداً ولا شك، ويدفع إلى إثارة أكثر من سؤال.

تقارير لجان حقوق الإنسان الدولية، وحتى المحلية منها وآخرها ما صدر عن لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي تؤكد جميعها وجود انتهاكات في السجون العراقية، وهذه الانتهاكات غير مبررة بالمرة في دولة تريد أن تقطع مع ميراثها السابق في القتل والتنكيل وما إليه. كما أن استمرار حجز المواطنين بدون محاكمة يمثل مشكلة بحد ذاته ما يولد الكثير من النقمة وردود الأفعال.

ومن المؤكد أن السجون ليست منتجعات سياحية، ولكن التعامل مع السجناء بوصفهم أقل من المرتبة الإنسانية أمر غير صحيح في العالم المعاصر، حتى أشد المجرمين قسوة يحظون بمعاملة إنسانية معقولة. لا ندعو هنا سوى إلى إجراء محاكمات عادلة لهم وبالتالي إطلاق سراح الأبرياء منهم.

ما حدث في الغزالية وما لحق به في الحلة قصتان حزينتان للغاية، والعبر المستخلصة منهما كثيرة، أبرزها أننا لم نزل بعيدين عن معايير حقوق الإنسان العالمية في التعامل مع أبناء شعبنا، وأن الإعلام العراقي يراد له أن يظل بعيداً عما يجري في الملفات الأمنية، وإن ما يشاع عن جاهزية قواتنا، مع احترامنا الكبير لها، ليس دقيقاً بالمرة...

إعلانات

بسم الله الرحمن الرحيم
(كل نفس ذائقة الموت)
صدق الله العظيم

انتقلت الى جوار ربها الاستاذة الحاجة

سهام رشاد

عقيلة الاستاذ الحاج سامي محمد راسم

و والدة كل من العقيد الدكتور المهندس احمد_ والمحامي عمار
وشقيقة كل من المهندس الحاج المرحوم وعد _ والدكتور سعد_ والسيد هيثم ..
وستقام الفاتحة على روحها الطاهرة في جامع القزازة _ شارع الربيعي
من الساعة (١ - ٣) ظهرا اعتباراً من ٧\٨\٢٠١١
•انا لله وانا اليه راجعون•

كلية بغداد للصيدلة - باب المعظم
بناية وزارة الأوقاف سابقاً
مجاور متوسطة الغربية
إعـــــلان

تعلن كلية بغداد للصيدلة عن فتح باب التقديم للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ لخريجي الدراسة الإعدادية/ الفرع العلمي اعتباراً من يوم الأحد المصادف ٢٠١١/٨/٧ ولغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس ٢٠١١/٩/٨ ب. ظ راجين مراجعة الكلية للاطلاع على شروط القبول.

د .عبد المطلب عبد الغني ناصر
عميد الكلية بالوكالة

أمانة بغداد
تمديد
تقرر تمديد موعد غلق المناقصة المرقمة (٢٠١١/٦٢) مشروع اعداد دراسة شاملة لانشاء محطة GPS متكاملة في أمانة بغداد ليصبح يوم الخميس المصادف ٢٠١١/٨/١١ بدلاً من يوم الاربعاء المصادف ٢٠١١/٧/٢٧.
لذا أقتضى التنويه

وزارة الموارد المائية
شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري - القسم القانوني
بغداد/ الصالحية/ قرب جسر الأحرار - بدالة ٥٣٨١٧٠٧
http://www.mowr.gov.iq
Email:igcirp@yahoo.com
إعادة إعلان مناقصة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١
تعلن شركتنا عن إعادة إعلان مناقصة تجهيز حجر بكمية (٢٠٠٠) م٣ الفا متر مكعب وحصى مدرج (٥-١٩) بكمية (١٠٠٠) م٣ الف متر مكعب ناجحين بالفحص المختبري لمشروع منشآت تقاطع مبزل شرق الغراف في محافظة واسط/ قضاء الحي وفقاً لشروط المناقصة والمواصفات الفنية المطلوبة وجدول الكميات والاسعار التي يمكن الحصول عليها من القسم القانوني بمقر الشركة في الصالحية قرب جسر الأحرار لقاء مبلغ قدره (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون الف دينار غير قابلة للرد فعلى المقاولين من حملة هوية غرفة التجارة/ الصنف الثالث او هوية تصنيف المقاولين/ الدرجة العاشرة/ إنشائية الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم بمغلفين مغلقين ومختومين يتضمن الاول التأمينات القانونية البالغة (١٪) واحد في المئة من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط ويبقى سريان خطاب الضمان الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاءات المحددة لمدة لا تقل عن ٢٨/ يوم او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية او كفالة مصرفية مع كافة المستمسكات المطلوبة وسيستبعد أي عطاء لا تكون تأميناته الاولية الاصولية نافذة للمدة المحددة اعلاه فيما يشمل المغلف الثاني شروط المناقصة مع جدول الكميات والاسعار على ان تكون جميع النسخ موقعة ومختومة وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الشركة في الصالحية بموعد اقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الاثنين) الموافق ٢٠١١/٨/٢٢ حيث سيتم فتح العرض التجاري اولاً للتأكد من استيفاء الشروط ثم يفتح العرض الثاني وسيكون موعد الاجابة على استفسارات المشاركين بالمناقصة في يوم (الاثنين) المصادف ٢٠١١/٨/١٥ وان اسعار العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجوب بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة علماً ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات اذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.
ارقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة
١- مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧
٢- مركز الاعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩
المدير العام